



مؤتمر اقتصاديات المطارات وخدمات الملاحة الجوية

مونتريال، ١٥ إلى ٢٠/٩/٢٠٠٨

الموضوع رقم ٢: مسائل معينة تتعلق باقتصاديات المطارات وإدارتها
الموضوع رقم ٢-٥: التمويل واسترداد تكاليف التدابير الأمنية

استرداد تكاليف التدابير الأمنية في المطارات

(ورقة مقدمة من الأمانة العامة)

موجز

تستعرض هذه الورقة سياسات الإيكاو بشأن رسوم المطارات وخدمات الملاحة الجوية (الوثيقة ٩٠٨٢، الفقرة ٢٩ والمرفق ١)) في مجال التدابير الأمنية في المطارات. ومع إدراك أن السياسات القائمة بشأن استرداد تكاليف التدابير الأمنية لا تزال كافية، ينبغي أن تنفذ الدول هذه السياسات تنفيذاً كاملاً من أجل تنسيق عملية استرداد التكاليف فيما بين الدول والأقاليم. ويرد الإجراء المعروض على المؤتمر في الفقرة ٤.

١- المقدمة

١-١ تستعرض هذه الورقة سياسات الإيكاو بشأن رسوم المطارات وخدمات الملاحة الجوية (الوثيقة ٩٠٨٢) في مجال التدابير الأمنية في المطارات، وتناقش ضرورة مواصلة عملية تنفيذ هذه السياسات فيما بين الدول والأقاليم.

٢- المناقشة

١-٢ استُكملت سياسات الإيكاو الحالية بشأن رسوم التدابير الأمنية في المطارات على أساس النتائج التي خلص إليها المؤتمر الوزاري الرفيع المستوى لأمن الطيران الذي انعقد في عام ٢٠٠٢. وترد في هذه السياسات ثمانية مهام تتعلق بأمن الطيران (الوثيقة ٩٠٨٢)، المرفق ١) تشمل المعدات الضرورية، والتسهيلات، والموظفين وما ينبغي مراعاته عند تحديد أسس تكاليف مشغلي المطارات. وتتراوح هذه المهام بين الرقابة الأمنية على الركاب وتدريب موظفي الأمن. ويشتمل دليل اقتصاديات المطارات للإيكاو على المزيد من الإرشادات بشأن التكاليف والرسوم الأمنية.

٢-٢ وتتحمل الدول الأعضاء مسؤولية تنفيذ تدابير أمنية كافية في المطارات وفقاً لأحكام الملحق ١٧ للإيكاو - اتفاقية الطيران المدني الدولي - الأمن. ويجوز لهذه الدول أن تُوكَل مسؤولية تنفيذ مهام فردية إلى جهات من قبيل هيئات المطارات، والناقلين الجويين، والشرطة المحلية. ومع ذلك، ينبغي تطبيق سياسات الإيكاو المُوصى بها في الفقرة ٢٩ والمرفق ١ من الوثيقة ٩٠٨٢ سواء أُوكلت هذه المهام إلى مقاولين من القطاع الخاص أم لم تُوكَل. علاوة على ذلك، يجوز للدول أن تُحدد الظروف التي ستتحمل في ظلها الدولة، أو هيئات المطارات، أو الوكالات المسؤولة الأخرى تكاليف تقديم تسهيلات وخدمات أمنية وإلى أي مدى ستتحمل هذه التكاليف.

٣-٢ وينبغي أن ترتبط أي رسوم أو تحويل للتكاليف الأمنية ارتباطاً مباشراً بتكاليف تقديم الخدمات الأمنية المعنية، كما ينبغي أن تُحدد هذه الرسوم على نحو يكفل استرداد التكاليف ذات الصلة التي تم تحملها وليس أكثر من ذلك. لا ينبغي فرض ضرائب على الطيران المدني بشأن أي تكاليف مترتبة على المهام الأخرى المتعلقة بالأمن العام التي تقوم بها الدول مثل وضع السياسات العامة وجمع المعلومات والأمن الوطني.

٤-٢ هناك ضرورة لمواءمة تنفيذ عملية استرداد التكاليف وممارسات فرض رسوم التدابير الأمنية في المطارات، نظراً إلى اختلاف السياسات/القواعد/اللوائح الوطنية من دولة إلى أخرى ومن إقليم إلى آخر. فبينما اعتمدت معظم الدول سياسات الإيكاو المُوصى بها والتزمت بها، هناك بعض الدول التي لم تفعل ذلك.

٥-٢ ولم تحدث تطورات جديدة بشأن التدابير الأمنية في المطارات، باستثناء الكشف الأمني الواسع النطاق على البضائع، مما يسوغ تنقيح و/أو استكمال السياسات والمواد الإرشادية الحالية (الوثيقتان ٩٠٨٢ و ٩٥٦٢). وفي هذا الصدد، ينبغي أن ترصد الإيكاو هذه التطورات من أجل معرفة ما إذا كان ينبغي استكمال السياسات الحالية بشأن توزيع تكاليف التدابير الأمنية في المطارات ومتى ينبغي فعل ذلك.

٣- استنتاجات

١-٣ يمكن استخلاص الاستنتاجات التالية من المناقشة السالفة الذكر:

(أ) إدراكاً لحقيقة أن السياسات الحالية للإيكاو بشأن استرداد تكاليف التدابير الأمنية في المطارات مازالت كافية، ينبغي أن تضمن الدول تنفيذ هذه السياسات لكفالة المواءمة على الصعيد العالمي؛

(ب) ينبغي أن ترصد الإيكاو التطورات الخاصة بالكشف الأمني الواسع النطاق على البضائع من أجل معرفة ما إذا كان ينبغي استكمال السياسات الحالية الخاصة بتوزيع تكاليف التدابير الأمنية في المطارات واستردادها.

٤- الإجراء المعروض على المؤتمر

١-٤ يُطلب من المؤتمر استعراض الاستنتاجات الواردة في الفقرة ٣-١ واعتمادها.